الأمريكيون من المريخ والأوروبيون من فينوس؟!

13-2-2004

وكانت أحد أهم الموضوعات التي طرحت هو مدى قدرة الغرب علي تحمل فكرة أن الديمقراطية الحقة قد تؤدي في النهاية لانتصار الإسلاميين، وكان السؤال الحاسم هو إلى أي مدى يكون الغرب على استعداد لأن يتعامل مع مقل هذه الأوضاع؟ وهل الغرب على استعداد لتقبل أي نتائج لإنتخابات حرة ونزيهة؟. وفي الأسابيع الماضية كشفت تقارير صحافية عن مبادرات عدة آتية من الولايات المتحدة وأوروبا، وكان الهدف المعلن لها هو الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط وتحرير الشعوب العربية من نير النظم الإستبدادية، وبينما جاءت المبادرة الأمريكية بعنوان

بقلم [أميمة عبداللطيف]

قد تصطدم الرؤية الأمريكية لدور حلف الناتو في الشرق الأوسط بالتباين بين وجهتي النظر الأمريكية والأوروبية فيما يتعلق بما يجب فعله تجاه منطقة الشرق الأوسط. وابتداء لا يجب المغالاة في تقدير مدى اتساع الفجوة بين الطرفين، لأنه في التحليل النهائي هناك مصالح مشتركة يجب الحفاظ عليها مهما بلغت الخلافات السياسية والأيدلوجية بين الطرفين، والخلاف قد لا يكون علي السياسات ذاتها وإنما على الآلية التي يتم من خلالها تنفيذ هذه السياسات.

بدا هذا الأمر أكثر وضوحا في النقاشات التي دارات أثناء مؤتمر ميونيخ للسياسات الأمنية الذي عقد الأسبوع الماضي، حيث إن -وعلي حد قول أحد المحللين الغربيين- سمة الاعتدال والدبلوماسية التي غلبت علي فعاليات المؤتمر لم تخف "طبقات تحت السطح من الشكوك المتبادلة بين الطرفين ودرجات عدم الثقة، بل والاحتقار في بعض الأحيان والإختلافات الواضحة". وكان الدور المستقبلي لحلف الناتو في مكافحة ما يوصف بأنه "الإرهاب الأصولي والإسلامي والعمل علي تدعيم الإستقرار والحداثة في الشرق الأوسط" هو الموضوع الأول بامتياز الذي عمق الفجوة في الرؤية بين أوروبا والولايات المتحدة. فرغم أن هناك إجماع غربي قد لا يماثله سوى الإجماع أثناء الحرب الباردة على أن "الإرهاب الجهادي المدمر الذي يعتنق أيدلوجية شمولية" إنما يمثل "الخطر العالمي الأعظم", إلا أن نقطة الخلاف تبرز عند الحديث عن الكيفية التي يجب من خلالها مكافحة هكذا خطر. فبينما تتحدث أوروبا عن ضرورة المزاوجة بين الإهتمامات الأمنية ومشروعات التحديث الثقافي والديمقراطية ونظ\م الحكم وحقوق المرأة والأقليات، يبدو الجانب الأمريكي أكثر تركيزا علي مهمات البحث والتدمير أولا ثم تأتي الدبلوماسية الناعمة لاحقا.

وتشير نتائج ورشة العمل التي عقدها مركز راند أحد مراكز الفكر الأمريكية المهتمة بدراسات الشرق الأوسط والمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية في نوفمبر الماضي لمناقشة المشاكل الحالية في الشرق الأوسط، إلى أنه ثمة خلافات جوهرية بين واشنطن وأوروبا. وقد خلصت الندوة إلى أنه بينما ترى أوروبا أن الصراع العربي الأسرائيلي هو الموضوع الرئيس في الشرق الأوسط, ترى جماعة المحافظين الجدد الأكثر نفوذا في الدوائر السياسية الأمريكية أن عملية تغيير الأنظمة هي الموضوع الأولى بالرعاية.

الخلاف الثاني يتركز حول مسألة الديمقراطية في الشرق الأوسط، فبينما لا يعتقد الأوربيون بأن عملية الديمقراطية في الشرق الأوسط سوف تنجح إلي درجة أن أحد المشاركين الفرنسيين قال بأنه "لو خيرت شعوب الشرق الأوسط بين الديمقراطية والحكومات السلطوية، فإنها ستختار الأخيرة مثلما اختار الفلسطينيون عرفات وأن القوة الدافعة الحقيقية في الشرق

الأوسط هي القومية". وكانت أحد أهم الموضوعات التي طرحت هو مدى قدرة الغرب علي تحمل فكرة أن الديمقراطية الحقة قد تؤدي في النهاية لانتصار الإسلاميين، وكان السؤال الحاسم هو إلى أي مدى يكون الغرب على استعداد لأن يتعامل مع مقل هذه الأوضاع؟ وهل الغرب على استعداد لتقبل أي نتائج لإنتخابات حرة ونزيهة؟. وفي الأسابيع الماضية كشفت تقارير صحافية عن مبادرات عدة آتية من الولايات المتحدة وأوروبا، وكان الهدف المعلن لها هو الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط وتحرير الشعوب العربية من نير النظم الإستبدادية، وبينما جاءت المبادرة الأمريكية بعنوان "مبادرة منطقة الشرق الأوسط الكبرى" أو خطة الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط، وهي خطة مازالت في طور التكوين وسيكشف الرئيس الأمريكي النقاب عن تفاصيلها خلال قمة مجموعة الثمانية التي سيستضيفها في إيلاند سي بجمهورية جورجيا في يونية القادم. والخطة كانت في البدء فكرة نشأت بعد الحرب الأمريكية على العراق وهي عبارة عن حزمة من المقترحات السياسية والأمنية والأقتصادية. الأوروبيون علي لسان يوشكا فيشر وزير الخارجية الألماني قدموا تصوراتهم لمبادرة شبيهه للمبادرة الأمريكية, حيث تحدث فيشر عن "ضرورة عمل مبادرة لإشراك العالم العربي في مكافحة الإرهاب والإستقلال الاقتصادي والانفتاح السياسي". وأهم بنود المبادرة هي مطالبة الحكومات العربية بأن تتبني إجراءات إصلاح سياسي واحترام حقوق الإنسان وإدخال إصلاحات اقتصادية، وسيتم اتباع نوع من الحوافز للدول التي تتبني هذا الأمر من خلال توسيع عملية الشراكة وزيادة المساعدات الإقتصادية وتسهيل الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية وتدعيم الروابط الأمنية بين أوروبا ودول جنوب المتوسط. ويرى الأوروبيون أن هذه المبادرة ماهي إلا إمتداد لمبادرة الشراكة الأورومتوسطية التي دشنت في برشلونة عام 1995، بينما الولايات المتحدة تريد أن تكون المبادرة شبيهه باتفاقيات هلسنكي التي وُقعت في العام 1975 ووقعتها حوالي 35 دولة بالإضافة للولايات المتحدة وأوروبا والإتحاد السوفيتي. ولا يخفي الأوروبيون شكوكهم من أن المبادرة الأمريكية قد لا تكون سوى شعار انتخابي يتم الترويج له في عام انتخابي لتضيف إلي رصيد الرئيس الأمريكي.

المفارقة المثيرة للسخرية هي أنه بينما تتوالي المبادرات التي تجعل هدفها المعلن هو نشر الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي، فإن العديد من الحكومات العربية ليس لديها أي علم بطبيعة هذه الخطط، وبينما ينبري الساسة والمثقفون الغربيون ليشخصوا الحالة العربية المستعصية علي الحل ويقترحوا المبادرات والخطط ليتخلص العرب من مرضهم الخبيث, لم يطلب من الشعوب ناهيك عن الحكومات أن تدلي بدلوها في أي من هذه المبادرات. ويخشي الكثيرون أن ما تقوم به بعض الحكومات العربية من إجراءات إصلاحية ليست سوى محاولات دفاع مستميتة للبقاء، ولا تنم عن وعي حقيقي بضرورة الإصلاح السياسي وهم لا يدرون أشرا أريد بهم أم أراد الغرب بهم رشدا وديمقراطية!!!!